ملحق اليوم

المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

12
شارابوفا تشارك في بطولة بريزبين

13
(المدى) تفتح ملف اعمار وترميم البنايات في شوارع العاصمة

19
زوجة أوباما تجعل من العناق دعاية انتخابية

http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net العدد (2593) السنة العاشرة - الاحد (16) أيلول 2012

كلاب بوليسية فتشت النواب

المالكي يدعو في البرلمان إلى التصويت على "البنى التحتية"

□ بغداد / إياد التميمي

دعا رئيس الوزراء نوري المالكي مجلس النواب إلى المصادقة على قانون "البنى التحتية" في جلسته التي ستعقد يوم غد الاثنين، جاء ذلك في جلسة المجلس التي استضيف فيها المالكي وشهدت حضور ٢٥٠ نائباً، دخلوا قبة البرلمان بعد أن فتشتهم كلاب بوليسية في إجراء غير مسبوق. وخصصت الجلسة بمعظمها لمناقشة قانون البنى التحتية.

لجنة الخدمات البرلمانية أكدت أن قانون البنية التحتية لا يمكن أن يمرّر بصيغته الحالية كونه مثقلا بالأخطاء التي تُفشل آليات تنفيذه.

وقالت رئيس لجنة الخدمات فيان دخيل إن الكتل جميعها تدعم مثل هذه القوانين إلا أن البعض منهم متخوف من القانون، لأسباب شخصية وأخرى سياسية.

وأضافت دخيل في تصريح لمراسل المدى "أن استضافة المالكي في البرلمان لمناقشة قانون البنى التحتية عليها أكثر من علامة استفهام"، معتبرة "أن القانون لا يستدعي مجيء رئيس الحكومة، وكانت اللجان قادرة على مناقشته بشكل يُسهم في تطوير البنى التحتية".

وأشارت دخيل إلى "أن قانون البنى التحتية وان كان من القوانين المهمة، إلا أن هناك مواضيع أهمّ بكثير من هذا القانون خصوصا تلك المتعلقة بأمن وسلامة المواطنين". من جانبه دعا رئيس الحكومة نوري المالكي، أمس السبت، مجلس النواب إلى التصويت على مشروع قانون البنى التحتية في جلسته التي ستعقد يوم غد الاثنين، وفي حين أكد "أن المشروع يتضمن إزالة التجاوزات وإيجاد حلول للمتجاوزين"، أشار إلى انه "سيتم التعاقد مع شركات رصينة من اليابان وكوريا والصين لتنفيذ مشاريع البنى التحتية".

وقال المالكي خلال مؤتمر صحفي عقده، أمس، في مبنى البرلمان على هامش استضافته بمجلس النواب وحضره مراسل المدى، إن "مجلس النواب ناقش خلال جلسته التي عقدت، اليوم (امس)، مشروع قانون البنى التحتية بحضور وزيري المالية رافع العيساوي والتخطيط علي يوسف الشكري والأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق".

■ التفاصيل ص٣

(المدى) تنشر وثائق محاكمة الهاشمي وقرار إعدامه

□ بغداد/ وائل نعمة

حصلت "المدى" على مجريات محاكمة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي في المحكمة المركزية، حيث كانت التهمة الأولى التي وجهت إليه وصهره احمد قحطان العبيدي هو اشتراكهما بقتل المجني عليهما طالب بلاسم وزوجته سهام إسماعيل في منطقة حي العامل بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٦، والتهمة الثانية هي جريمة قتل المجني عليها سهاد شمران في نفق الحارثية قرب فندق الرشيد بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٠، والتهمة الثالثة الاشتراك في قتل المجني عليهما إبراهيم صالح وفائزة عبد الأمير في منطقة البياع بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٧. بعد التدقيق تبيّن للمحكمة أن وقائع القضية تتلخص في أنه بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٦ تعرض المجني عليهما طالب وزوجته سهام لحادث إطلاق نار من قبل مجهولين أدى إلى وفاتهما في منطقة حي العامل. كان الزوجان يستقلان سيارة نوع كيا بالقرب من دائرة البريد في المنطقة نفسها.

وبحسب مجريات التحقيق تم تأكيد اشتراك المتهمين الهاربين طارق الهاشمي واحمد العبيدي مع متهمين آخرين في تنفيذ عمليات الاغتيال.

وأفاد عدد من الشهود بأنهم أثناء عملهم في فوج حماية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي صدرت إليهم أوامر مباشرة من مدير مكتبه احمد العبيدي بتوجيه من طارق الهاشمي بتنفيذ عمليات مسلحة تستهدف أجهزة الأمن "الجيش والشرطة"، باستخدام العبوات الناسفة والمسدسات الكاتمة واستهداف المجمعات المدنية بالسيارات المفخخة لتصفية بعض الشخصيات من موظفي الدولة. وأكدوا أنهم تلقوا مبالغ مادية من طارق الهاشمي بعد انتهاء كل عملية تصفية "اغتيال شخصية" سلمت لهم عن طريق مدير مكتبه احمد العبيدي. وأكدت الأوراق التحقيقية أن لجنة متخصصة أرسلت للتحقيق إلى بيت المتهم الهارب طارق الهاشمي في اليرموك بصحبة الكلاب البوليسية وخبراء الأدلة الجنائية واكتشفوا وجود كيس نايلون اسود مخبأ خلف خزانة ملابس في احد الغرف وعثر على جهاز كاتم للصوت. كما تم تفتيش بيت المتهم الهارب احمد العبيدي في منطقة زيونة وعثر داخل البيت على كاتم للصوت مخبأ في المطبخ.

■ التفاصيل ص٢

دوري الكرة ينطلق في ١٨ تشرين الأول المقبل

□ بغداد / إكرام زين العابدين

جرت في مقر الاتحاد العراقي لكرة القدم أمس السبت قرعة الدور الأول لبطولة الكأس وكذلك قرعة الدور الأول من بطولة الدوري الممتاز لموسم ٢٠١٢-٢٠١٣.

ويلعب بموجب قرعة الدور الأول لبطولة الكأس فريق الحر والمدحتية ويلتقي الكرخ مع العلوم والتكنولوجيا ويلعب الديوانية ضد الطوز ويستضيف الفهد فريق الكاظمية ويلاقي التاجي نفط ميسان بينما يلعب نفط الوسط والسماوة وستنتظر فرق الهندية وبلادي والنجدة والصناعات الكهربائية والانبار والشرقاط والكوفة وغاز الشمال والخطوط والمرور في هذا الدور.

وفي قرعة بطولة الدوري الممتاز يلعب في الدور الأول السليمانية والمصافي ويقابل كركوك دهوك ويستضيف الجوية الكهرباء ويواجه كربلاء بغداد ويلعب زاخو مع أربيل ويلاقي نفط الجنوب فريق الزوراء ويواجه النجف ضيفه النفط ويلعب الميناء مع الطلبة ويلعب الصناعة مع الشرطة.

وستفتتح مباريات الدور الأول في الثامن عشر من الشهر المقبل بمباراة زاخو وأربيل وتقام بقية المباريات يومي ١٩ و٢٠ من الشهر ذاته.

الوطني: تحديد ولاية رئيس الوزراء سينهي الأزمة

□ بغداد/ محمد صباح

أعلن الائتلاف الوطني انه ماض في تحديد ولاية رئيس الوزراء بدورتين انتخابيتين بعد جمعه أكثر من (١٧٠) توقيعا من مختلف الكتل السياسية. لافتا إلى "ان ذلك سينهي الازمة السياسية الحالية وسيغنينا حتى عن ورقة الإصلاح".

ويرى التحالف الكردستاني أن من الضروري تعديل قانون السلطة التنفيذية بما يتيح للبرلمان تحديد ولاية رئيس مجلس الوزراء بولايتين، في حين أوضحت القائمة العراقية أن القصد من هذا التعديل هو منع إنشاء الدكتاتوريات والتفرد بالسلطة.

وتحدد المادة ٧٢ من الدستور ولاية رئيس الجمهورية بأربع سنوات، ويجوز إعادة انتخابه لولاية ثانية فقط، لكنه أطلق ولاية رئيسي الحكومة والبرلمان من غير تحديد، الأمر الذي حدا بكتل سياسية إلى المطالبة بجعلها اثنتين أيضا أسوة برئاسة الجمهورية.

ففي مقابلة مع "المدى" بيّن النائب عن القائمة العراقية احمد المساري "أن الغرض من تحديد ولاية رئيس الوزراء بولايتين فقط هو منع إنشاء دكتاتوريات جديدة"، داعيا جميع الكتل السياسية "الى ضرورة الاسراع في تشريع هذا القانون".

واضاف "ان النظام الديمقراطي الجديد لا يسمح بالتفرد او قيام أنظمة دكتاتورية ظالمة للشعب، وبالتالي نستطيع تجنّب ذلك من خلال تحديد الرئاسات الثلاث بولايتين متتاليتين فقط"، مضيفا "أن هذا القانون لا يحتاج الى استفتاء شعبي، بل يحتاج إلى تعديل قانون السلطة التنفيذية الموجود في الدستور".

وبيّن "أن هناك حراكا كبيرا تقوده كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري مع القائمة العراقية وكتلة التحالف الكردستاني والمجلس الأعلى الإسلامي"، لافتا إلى "وجود حملة لجمع التواقيع داخل مجلس النواب وصلت إلى (١٧٠) توقيعا من اجل تحديد ولاية رئاسة الوزراء بدورتين انتخابيتين".

■ التفاصيل ص٢

أوَراقَ الحبُّ في غير موسمِه؟ 17

زيباري يبحث مع المبعوثة الاممية ونجمة هوليود انجلينا جولي أوضاع اللاجئين السوريين .. (أ.ف.ب)

سامي العسكري: لا مشكلة في الملف الأمني

□ متابعة/ المدى

أكد قيادي في ائتلاف دولة القانون أمس السبت، عدم وجود مشكلة لدى الحكومة دون تسمية الوزراء الأمنيين بالأصالة، لأن وزير الثقافة سعدون الدليمي يدير الدفاع بالوكالة، والداخلية مستمرة بعملها وليست هناك مشكلة في هذا الملف.

وبين "أن الملف الأمني ليس معنيا بوزيري الداخلية والدفاع وإنما بالقائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء نوري المالكي، مشيرا إلى أن الوضع الأمني في ظل الحكومة السابقة لم يكن أفضل من الآن رغم وجود وزير للدفاع والداخلية.

وتدار الوزارات الأمنية منذ تشكيل الحكومة بالوكالة، فيما قدمت القائمة العراقية أكثر من مرشح لوزارة الدفاع لم يختر أيا منهم رئيس الوزراء نوري المالكي، لعدم مطابقتهم لشروط مواصفات الوزير الأمني.

وقال العسكري في تصريح لـ"الإخبارية للأنباء" أمس السبت: إن تسمية مرشح وزير الدفاع ليس مرتبطا بالقائمة العراقية وإنما بحركة الوفاق التي يتزعمها إياد علاوي المنضوية داخل العراقية، مبيناً، أن الحركة وعلاوي غير حريصين على تسمية المرشح وحل هذه المشكلة، من خلال طرحهم أسماء للوزارة يعرفون بأنها مرفوضة.

■ التفاصيل ص٤

مفوضية الانتخابات مقسّمة طائفياً

العلاق: أعطينا الكرد مقعدين واستحقاقهم مقعد ونصف

□ بغداد / مؤيد الطيب

أكد النائب عن دولة القانون علي العلاق رئيس لجنة الخبراء المكلفة باختيار أعضاء مفوضية الانتخابات المستقلة "إذا أقر اعتماد تسعة أعضاء للمفوضية فيجب أن يكون اختيارهم بتقسيم المقاعد على أن يكون عدد المقاعد للشيعة أربعة، واثنان للسنة، واثنان للكرد، ومقعد واحد للأقليات، لأن الشيعة في العملية السياسية هم أكثر من خمسين بالمئة كاستحقاق متفق عليه لدى كل الشركاء في العملية السياسية، لكننا نتنازل ونقبل بالمقاعد الأربعة من أجل تمشية الأمور على أساس التوافق السياسي، لأن الاستحقاق الحقيقي يجب أن يكون أكثر للشيعة وأقل لبقية المكونات، كأن يكون مقعد ونصف للكرد، حسب العملية السياسية لكننا منحناهم مقعدين لتمشية الأمور".

ومازال التأخير مستمراً في اختيار أعضاء مفوضية الانتخابات المستقلة وإعلان أسمائهم، وذلك بسبب المحاصصة الطائفية التي تسيطر على كل مفاصل الدولة، حتى المستقلة منها، ما جعلها تكون بعيدة عن الاستقلالية في العمل وأداء الواجب حسب الحس المهني. وهذا ما أوضحه نواب وسياسيون، أكد بعضهم إن المفوضية ستكون بأربعة ألوان، شيعية وسنية وكردية وآخر من الأقليات، حسب مفهوم "مكونات الشعب"، الذي يتردد كثيراً في خطب الساسة.

وأعتبر آخرون إن التقسيم على أساس القومية أهم في الاختيار بالنسبة لهم، وبين هذا الرأي وذاك، عبر البعض عن استيائهم، معتبرين المسألة "ضحكاً على الذقون".

فيما أكد النائب عن ائتلاف العراقية حيدر الملا إن "هذه التقسيمات فرضتها المحاصصة الطائفية والإثنية، لذلك نقول إن المقاعد يجب أن توزع حسب الحجم الانتخابي لكل كتلة، فبذلك يكون الحجم الانتخابي للتحالف الوطني هم أربعة مفوضين، وعلى ضوء الحجم الانتخابي للعراقية فيكون ثلاثة مفوضين وللكرد مفوضان اثنان، على أن يكون المرشح الثالث للعراقية، تركمانيا باعتبار الجانب التركماني جزءا من ائتلافنا".

■ التفاصيل ص٢

الانتخابات السابقة.. (أرشيف)